Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والستون
جنيف، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت المنقح
مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الخامس

الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: الدروس المستخلصة والطريق إلى الأمام

تقرير مقدَّم من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، في أيار/مايو ٢٠١١، (الوثيقة A/CONF.219/7) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول). واعتمد استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى للبرنامج، الذي عقد في أنطاليا، بتركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦ إعلاناً سياسياً[(١)] يتوقع أن يسهم في تحسين تنفيذ المجالات ذات الأولوية المضمنة في البرنامج خلال السنوات المتبقية منه.

ومنذ السنوات الخمس التي مضت على اعتماد البرنامج، اضطلع الأونكتاد بطائفة واسعة النطاق من أنشطة دعم أقل البلدان نمواً، شأنه في ذلك شأن هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء في التنمية، بل وأقل البلدان نمواً نفسها.

(١) اعتُمِد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦ (الوثيقة A/CONF.228/L.1).

الرجاء إعادة الاستعمال

ورغم العمل والتدابير التي أسهمت في تحقيق أهداف البرنامج، فمن الجلي أن هذه الأهداف قد لا تتحقق، إذ إن عدد أقل البلدان نمواً التي جاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ٧ في المائة لم يتجاوز ٩ بلدان فقط، بينما يستوفي ١٤ بلداً فقط معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في الوقت الحالي. وتخلفت مجموعة أقل البلدان نمواً عن ركب البلدان النامية الأخرى في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أُعِّد هذا التقرير ليكون بمثابة وثيقة أساسية لاستعراض التقدم الذي سيجريه مجلس التجارة والتنمية في دورته السنوية المقبلة. وهو يقدم موجزاً لأنشطة التنفيذ التي اضطلع بها الأونكتاد لدعم أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول. ويتضمن التقرير تقييماً وجيزاً للشوط الذي قطعته أقل البلدان نمواً، عند منتصف مدة البرنامج، في تحقيق بعض الأهداف الكمية والنوعية الواردة في البرنامج. ويستند هذا التقرير إلى الخبرة التي اكتسبها الأونكتاد في تنفيذ البرنامج، فيقدم أيضاً استنتاجات تتعلق بالسياسات، ويُبيِّن الطريق الذي ينبغي المضي قدماً فيه لتحسين تنفيذ الأولويات المتفق عليها على وجه أفضل في السنوات المقبلة.

مقدمة

١- تشير عمليات التقييم والتحليل الدورية التي يجريها الأونكتاد لما أحرزته أقل البلدان نمواً من تقدم في المجال الاجتماعي والاقتصادي إلى أن أوجه التحسن في الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية في هذه البلدان لم تبلغ بعد المستوى الذي حدده برنامج عمل إسطنبول، رغم أن أداء النمو في كثير منها كان لافتاً للأنظار. واتسم التقدم المحرز في تحقيق أهداف البرنامج وغاياته بالضعف، وجاء متفاوتاً بين البلدان والمناطق ومجمل القطاعات. ويُبرِز أداء أقل البلدان نمواً على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أوجه الضعف الهيكلية الملازمة لاقتصادات هذه البلدان، ومن ثم ضعفها أمام الصدمات على اختلاف أشكالها ومداها، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية. وقد شدَّد الأونكتاد على أن أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية يجب أن يواصلوا بناء قدرات هذه البلدان الإنتاجية، والسعي لإحداث تحول هيكلي اقتصادي حقيقي يكون وسيلة لبناء القدرة على الصمود حتى تتمكن هذه البلدان من بلوغ الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من الصعب على أقل البلدان نمواً تحقيق التنمية المستدامة وتوفير العمل اللائق لسكانها ما لم تُنجز التحول الاقتصادي فتنتقل من اقتصادات منخفضة الإنتاجية إلى اقتصادات عالية الإنتاجية.

٢- ويشكل برنامج عمل إسطنبول إطاراً وُضِع على الصعيد الدولي لتعزيز الشراكة الإنمائية بين أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي. ويتضمن هذا البرنامج ثمانية مجالات عمل ذات أولوية، على النحو التالي:

(أ) القدرات الإنتاجية؛

(ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

(ج) التجارة؛

(د) السلع الأساسية؛

(هـ) التنمية البشرية والاجتماعية؛

(و) الأزمات المتعددة وغيرها من تحديات التنمية؛

(ز) تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات؛

(ح) الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات.

٣- ويتضمن كل مجال من المجالات ذات الأولوية التزامات وأهدافاً وغايات محددة في مجالات عديدة شتى.

٤- ومنذ الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٦٤، ما برح الأونكتاد، الذي أسفر عمله الأساسي عن إنشاء فئة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٧١، يدعم

المصالح التجارية والإنمائية للبلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نمواً. ومنذ اعتماد البرنامج، ضمَّن الأونكتاد المجالات ذات الأولوية والأهداف والغايات في عمله، ووضع، فضلاً عن ذلك، مشاريع جديدة من أجل تحقيق أهداف البرنامج على النحو الوارد بيانه الوافي في الفصل الثاني من هذا التقرير. وسيواصل الأونكتاد، في حدود ولايته، معالجة التحديات التجارية والإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً في جميع المجالات ذات الأولوية في البرنامج. وتخول الفقرة ١٥٦ من البرنامج والفقرة ١٨(ز) من ولاية الدوحة التي اعتمدتها الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد التي عُقِدت في قطر في عام ٢٠١٢ للأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً من خلال بناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي وتقديم المساعدة التقنية.

٥- ومن عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ (وهي أقرب سنة تتوافر عنها بيانات)، بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً كمجموعة ٤,٩ في المائة. وجاء هذا المستوى من النمو دون الهدف الملتزم بتحقيقه في البرنامج وهو ٧ في المائة. ونمت تسعة بلدان[٢] فقط من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً بنسبة تجاوزت الهدف خلال هذه الفترة. ولئن كان النمو الاقتصادي لا يمثل هدف التنمية المستدامة الوحيد، فإن النمو القوي يمكن أن يعزز الفرص لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يزدادون عدداً وأن يشكل مرتكزاً لتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية. وما دام النمو الاقتصادي واسع القاعدة ومستداماً فبوسعه أن يدعم تحقيق جميع الأهداف في مجالات الصحة والتعليم والعمالة. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي وأقل البلدان نمواً نفسها مضاعفة الجهود لتعزيز النمو في هذه البلدان سعياً لرفع مستويات المعيشة لأفقر سكان العالم.

٦- ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وحتى الآن، ظل التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف قاصراً، إذ لم تخرج من وضع أقل البلدان نمواً سوى أربعة بلدان، هي بوتسوانا (١٩٩٤) وكابو فيردي (٢٠٠٧)، وملديف (٢٠١١) وساموا (٢٠١٤). ومن المقرر أن تخرج من هذه الفئة ثلاثة بلدان أخرى، هي أنغولا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، بينما تُعدَّ سبعة بلدان أخرى مؤهلة مسبقاً لرفع اسمها من القائمة، وهي بوتان، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وكيريباس، ونيبال. وترد في الفصل الثالث من هذا التقرير مناقشة أوفى للتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية مقيساً بالأهداف التي وضعها البرنامج.

(٢) إثيوبيا، وأفغانستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسيراليون، وكمبوديا، وموزامبيق، وميانمار.

أولاً- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

٧- يدعم الأونكتاد أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية لتحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول. ويقوم عمل الأونكتاد على ثلاث ركائز واسعة، هي البحوث والتحليل، وبناء التوافق في الآراء، والتعاون التقني. وتشمل مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف البرنامج وغاياته، في المجالات الواقعة في نطاق ولايته، عمليات الاستعراض السنوية التي تجريها دورات مجلس التجارة والتنمية السنوية. وتُدرج نتائج عمليات الاستعراض هذه التي تتخذ شكل قرارات واستنتاجات متفق عليها في التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة. وتُشكل عمليات الاستعراض هذه إضافة لمساهمات الأونكتاد الفنية والتقنية لتحقيق أهداف أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً.

٨- ولا يهدف هذا التقرير إلى تغطية كل ما يتخذه الأونكتاد من تدابير لدعم أقل البلدان نمواً أو لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بل يسلط الأضواء على بعض الأنشطة والأحداث الناشئة عن البرنامج التي اضطلعت بها الأمانة العامة، وعلى المنشورات التي أعدتها في هذا السياق في غضون السنوات الخمس المنصرمة.

ألف- البحث والتحليل

٩- تمثل البحوث والتحليلات التي تتضمنها منشورات الأونكتاد الدعامة التي يقوم عليها عمله الفني. وتُعنى المنشورات بالسياسات الإنمائية وهي تستند إلى تحليل متين قائم على الأدلة[٣]. ويشكل *تقرير أقل البلدان نمواً* الذي يصدره الأونكتاد خير مثال على تحليل المسائل ذات الصلة بهذه البلدان. بيد أن منشورات رئيسية أخرى[٤] تتناول أيضاً هذه المسائل لأنها تتقاطع مع كثير من جوانب التجارة والتنمية. وتركز البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد بوجه خاص على التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، وهي تقدم خيارات وحلولاً عملية في مضمار السياسات يُراعى فيها اختلاف احتياجات التنمية في مختلف البلدان. وفضلاً عن المساهمة في إثراء الرصيد الحالي من المعرفة في مجال التنمية، تُبقي تقارير الأونكتاد وعي المجتمع الدولي الجمعي بالمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً متقداً. وظلت البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد تبرز دور بناء القدرات الإنتاجية الهام في إحداث التغيير الهيكلي. وإلى هذه البحوث يعود جزء من الفضل في أن القدرات الإنتاجية أضحت الآن مجالاً ذا أولوية في برنامج عمل إسطنبول. وتندرج البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في إطار نهج متكامل لإعداد وتنفيذ السياسات الإنمائية السديدة التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على أساس مستدام وشامل وذي قاعدة عريضة في أقل البلدان نمواً.

(٣) اتفاق أكرا، الفقرة ١٨٤ (TD/442).

(٤) *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير اقتصاد المعلومات، واستعراض النقل البحري، وتقرير التكنولوجيا والابتكار، وتقرير التجارة والتنمية، واستعراض التجارة والبيئة، وتقرير الاستثمار العالمي.*

تقرير أقل البلدان نموا

١٠- *تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً* هو التقرير الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يركز حصراً على التوقعات المتعلقة بأقل البلدان نمواً وعلى الشواغل التي تنتابها، فهو تقرير سنوي شامل ترد في طياته بحوث وتحليلات تتناول أفقر البلدان في العالم، أي تلك البلدان التي تشكل محط اهتمام برنامج عمل إسطنبول. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، تناول التقرير مواضيع عديدة اختيرت عمداً من بين المجالات ذات الأولوية في البرنامج، وقدم أفكاراً ساعدت في تنفيذه بنجاح على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

١١- وأشار إصدار عام ٢٠١١ من هذا التقرير المعنون *"الدور الذي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤديه لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"* إلى أن للأهمية المتزايدة للعلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب دور حيوي في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ويرى الأونكتاد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيحقق أقصى الفوائد عندما يتم إنشاء علاقة دينامية ثنائية الاتجاه يحدث فيها تعزيز متبادل بين السياسات التي تنفذها الدول الإنمائية الحافزة في أقل البلدان نمواً والتعاون بين بلدان الجنوب في عملية مستمرة من التغيير والتنمية. وفي إطار علاقة من هذا القبيل، يدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بناء الدولة الإنمائية الحافزة في أقل البلدان نمواً ويعزز تحقيق أهدافها بنجاح في آن واحد.

١٢- وأشار *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية* إلى ازدياد أهمية تحويلات المغتربين خلال السنوات التي سبقت إعداد التقرير. وأجرى الأونكتاد تحليلاً لبيئات السياسات اللازمة للاستفادة على أفضل وجه مما اكتسبه المغتربون من معارف وثروات في تحقيق الغايات الإنمائية. وأشار التقرير إلى أن بوسع المغتربين أن يعززوا التغيير الهيكلي والتنمية الاقتصادية بإثراء القاعدة المعرفية في بلدانهم الأصلية.

١٣- ويشير *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة* إلى أن نمو العمالة في أقل البلدان نمواً ظلَّ مخيباً للآمال رغم أن هذه البلدان حافظت على نمو قوي نسبياً في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ويسبب النمو غير المنشئ للعمالة التوتر الاجتماعي، وهو من أهم المسائل التي تشغل بال أقل البلدان نمواً نظراً للتحديات التي تثيرها الأنماط الديمغرافية والفقر المستمر، فالشباب يمثلون نسبة كبيرة من سكان هذه البلدان الذين يتوقع أن يتضاعف عدد هم على وجه التقريب بحلول عام ٢٠٥٠. ونظراً للأعداد الهائلة من الداخلين الجدد لأسواق العمل في أقل البلدان نمواً في العقد القادم، فلن تكون مستويات النمو المحققة في الآونة الأخيرة كافية لتوفير عمل لائق ومنتج للجميع.

١٤- وخلص *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤: النمو المقترن بتحول هيكلي - خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥* إلى أن أسواقاً كثيرة لا تزال عاجزة عن إظهار ما يلزم من تقدم في مجال التنمية التقدم لكسر دورة الفقر التي تعاني أقل البلدان نمواً من وطأتها رغم أن سجل النمو في هذه البلدان متين إلى حد ما. ويصف التقرير هذا الوضع بعبارة "مفارقة أقل البلدان نمواً" المتمثلة

في النمو غير المقترن بتحول هيكلي. وفي هذا التقرير الذي يتناول طائفة واسعة النطاق من المواضيع، يناقش الأونكتاد توصيات تتعلق بمجالات مثل تعبئة الموارد، والسياسات الصناعية والقطاعية، والسياسات الاقتصادية الكلية التي قد تساعد أقل البلدان نمواً في تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل.

١٥- ويلقي *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية* نظرة فاحصة على الاقتصادات الريفية على المساهمة التي تقدمها - ويمكن أن تقدمها - لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعذر تصنيف الاقتصادات الريفية تصنيفاً مبسطاً، ويسوق الأونكتاد الحجج للتمييز بين المناطق الريفية المحيطة بالمناطق الحضرية، والوسيطة، والنائية، والمعزولة. ويكتسي التركيز على المسائل المتعلقة بالمناطق الريفية أهمية بالغة لأن الفقر ينتشر فيها بشدة.

تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا

١٦- ظلَّت القدرات الإنتاجية منذ وقت طويل من بين المجالات التي يوليها جدول أعمال البحوث التي يجريها الأونكتاد أهمية كبرى، وهي مدرجة في برنامج عمل إسطنبول بصفتها مجال الأولوية الأول. وينبني تقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٢: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا* على هذا الموضوع وتضمنت توصياته الرئيسية توصية تشير إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا -حيث يقع زهاء ثلاثة أرباع أقل البلدان نمواً - يقتضي اتخاذ تدابير مدروسة ومنسقة واستباقية لتشجيع التحول الهيكلي وفصل استخدام الموارد الطبيعية والتأثيرات البيئية بشكل نسبي عن عملية النمو. ولن يؤدي النمو القائم على صناعات ضارة بالبيئة تستهلك موارد البلد المعني بسرعة إلى قيام اقتصادات مستدامة ومزدهر. ولذلك، ينبغي أن تشجع استراتيجيات النمو النشاط الذي لا يقوم على استخراج الموارد غير المستدام وتدهور البيئة. ولن يحقق التحول الهيكلي القائم على استغلال الموارد الطبيعية غير المستدام النمو المتوازن في الأجل الطويل. وفضلاً عن ذلك، يتعذر تحقيق التحول الهيكلي دون تركيز الجهود التي تشجع السياسات المناسبة لظروف كل بلد من البلدان المعنية.

باء- بناء التوافق الدولي والدعم الحكومي الدولي

١٧- في الدورة الثلاثين للأونكتاد، نظمت الأمانة حدثاً رفيع المستوى يتعلق بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول ركَّز بوجه خاص على المسائل المتصلة بالتحول الهيكلي والخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وهذا الضرب من الأنشطة سمة من السمات المميزة للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد كل عام لبناء التوافق في الآراء داخل المجتمع الدولي بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتعزيز آفاق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ودارت في تلك الدورة مناقشات مستفيضة وبناءة أبانت التحديات والفرص والتوقعات المتعلقة بخروج أقل البلدان نمواً من هذه الفئة. وحثَّ المشاركون في الدورة الأونكتاد على مضاعفة دعمه لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق هدف

الخروج من هذه الفئة، بوسائل من بينها إعداد استراتيجية انتقال سلسل للبلدان الخارجة من تلك الفئة.

١٨- وطوال السنوات الخمس المنصرمة، ثابر الأونكتاد على تقديم الدعم للمفاوضين وواضعي السياسات في مجال التجارة في أقل البلدان نمواً. وقدم الأونكتاد المساعدة كذلك لهذه البلدان كمجموعة بغية تعزيز قدراتها عل المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والإقليمية، ودون الإقليمية. ويقدم الأونكتاد تحليلات لما تسفر عنه المسائل التقنية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية من آثار إنمائية، معيناً بذلك على بناء توافق الآراء بشأن الشواغل الإنمائية التي تثيرها التجارة المتعددة الأطراف. وفضلاً عن ذلك، يقدم الأونكتاد معلومات محدَّثة تمكِّن النظام الدولي والدول الأعضاء من مواصلة السعي لتحقيق التقدم في أقل البلدان نمواً. ويتضمن التقرير الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة لكل دورة من دورات الجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول مساهمات من وكالات المنظومة بأكملها، ومن بينها الأونكتاد، تتعلق بالأنشطة التي تعزِّز تنفيذ البرنامج. ويحيط الأونكتاد، من خلال التقارير التي يقدمها عن أنشطته لمساعدة أقل البلدان نمواً، الدول الأعضاء علماً بتنفيذ هيئات منظومة الأمم المتحدة للبرامج والتدابير التي اتفقت عليها. وعلى المنوال نفسه، يقدم الأونكتاد تقريراً شاملاً عن أنشطته لدعم أقل البلدان نمواً لكل دورة من دورات مجلس التجارة والتنمية. وتهيئ التقارير والمناقشات التي تدور بشأنها في هذه المنتديات بيئات تتوفر درجة عالية من المعرفة تمكِّن الدول الأعضاء من تقييم التقدم المستمر الذي تحققه أقل البلدان نمواً والتدابير التي يتخذها شركاؤها في التنمية. وبعبارة موجزة، تقوم الدعامة المتمثلة في بناء القدرات في عمل الأونكتاد بدور مهم في تبادل الخبرات المكتسبة في تنفيذ البرنامج وتحديد التحديات والعوائق وصياغة التدابير الموصى باتخاذها لتنفيذ أولويات البرنامج على نحو أفضل.

١٩- وقام الأونكتاد بدور المحاور والمناقش الرئيسي في الموائد المستديرة الرفيعة المستوى وفي عدة أحداث جانبية جرت على هامش الاجتماع المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل الذي عُقِد في أنطاليا من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦. وقدم الأونكتاد أيضاً تقريراً للاجتماع أوضح فيه الأنشطة المضطلع بها خلال السنوات الخمس منذ اعتماد البرنامج في أيار/مايو ٢٠١١. وفي هذا الاجتماع، نظم الأونكتاد أيضاً حدثاً جانبياً رفيع المستوى تناول تعزيز التقدم الهيكلي من أجل الخروج من وضع أقل البلدان نمواً.

المنتدى العالمي للاستثمار

٢٠- يمثل المنتدى العالمي للاستثمار تجمعاً رفيع المستوى يلتئم في إطاره كل سنتين العديد من أصحاب المصلحة بغية تيسير الحوار والعمل لمعالجة التحديات العالمية الرئيسية الناشئة في مجال الاستثمار. وتتمثل مهمة هذا المنتدى في إتاحة محفل يدور فيه النقاش بشأن الاستثمار من أجل التنمية وفي تعزيز تدفق الاستثمار الذي يساهم في التنمية المستدامة والشاملة في نهاية المطاف. وكان المنتدى العالمي الرابع للاستثمار الذي انعقد في عام ٢٠١٤ أكبر هذه المنتديات

حتى الآن، إذ شارك فيه ٣ ٠٠٠ من أصحاب المصلحة، من بينهم ممثلون لتسعة وثلاثين بلداً من أقل البلدان نمواً. وأتاح المنتدى الفرص لأقل البلدان نمواً لعرض فرص الاستثمار على جمهور دولي والتواصل مع المنظمات الدولية وكبار مديري الأعمال. وحظي الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة باهتمام خاص، وتضمن المنتدى جلسات تناولت المواضيع التالية: الاستثمار في المستقبل، وحواراً عالمياً بشأن أسواق الأوراق المالية المستدامة، وتسخير سلاسل القيمة لصالح الفقراء واستنفار التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة. واجتمع في حلقة عمل وزارية وزراء الاستثمار والتجارة والتنمية من ٢٩ بلداً، منهم ١٠ وزراء يمثلون أقل البلدان نمواً، ورئيسا منظمتين دوليتين.

جيم- التعاون التقني وبناء القدرات

٢١- يضطلع الأونكتاد بأنشطة كثيرة لمساعدة أقل البلدان نمواً. ولا يخوض هذا التقرير في تفاصيل كل نشاط وإنما يقتصر على تسليط الأضواء على أبعدها مدى وأكثرها انطباقاً على أكبر عدد من أقل البلدان نمواً. ولذلك، لا ترد فيه أنشطة كثيرة توليها فرادى أقل البلدان نمواً أهمية بالغة. بيد أنه يمكن الاطلاع على هذه الأنشطة في الموجزات السنوية السابقة التي تتناول مساهمات الأونكتاد في برنامج عمل إسطنبول.

الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

٢٢- يقوم الأونكتاد بدور حاسم في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للبلدان المتوقع خروجها من فئة أقل البلدان نمواً. وطوال السنوات الخمس الماضية، أعدَّ الأونكتاد وعقد حلقات عمل ودورات تدريبية وقدم أشكالاً أخرى من الدعم استفادت منها الجهات المعنية في أقل البلدان نمواً التي تعد العدة للانتقال من هذه الفئة. وكانت ساموا التي رُفع اسمها من هذه القائمة في عام ٢٠١٤ في صدارة المنتفعين من هذه الخدمات. ولا تزال الخدمات تُقدم لأنغولا، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكيريباس، ونيبال، وهي بلدان يُتوقع أن تخرج جميعاً من هذه الفئة. وبوسع البلدان التي رأت لجنة السياسات الإنمائية[٥] أنها لم تستوف بعد معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وترغب في أن تُحاط علماً بالمسائل المتعلقة بهذا الشأن أن تتلقى الدعم من الأونكتاد، مثلما فعلت كمبوديا في عام ٢٠١٣، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ٢٠١٥، على سبيل المثال.

(٥) http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ (accessed 3 August 2016).

التجارة والمجالات ذات الصلة بها

٢٣- يقدم الأونكتاد المساعدة للدول الأعضاء من أقل البلدان نمواً، حين تلتمسها منه، في تحديث الدراسات التشخيصية التي تجريها للتكامل التجاري وتستعين بها في تحديد ما يعترض سبيل سياساتها من عقبات وما يشوبها من ثغرات، وفي إعداد مصفوفات العمل لفك الاختناقات التي تعوق التجارة. ولهذه الدراسات أهمية بالغة، فهي حجر الأساس الذي يقوم عليه الإطار المتكامل المعزز من حيث إدماج التجارة ووضعها في صلب خطط التنمية الوطنية. وتحدد دراسات التكامل التجاري التشخيصية العوائق التي تعرقل اندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحول دون وضع المسائل التجارية في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية. وطوال السنوات الخمس المنصرمة، انتفع عدد كبير من أقل البلدان نمواً من[٦] مشاركة الأونكتاد في تحديث دراساتها التشخيصية للتكامل التجاري.

٢٤- ويتطلب التفكير في الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية من أقل البلدان نمواً أن تتخذ قراراً صعباً ومتعدد الوجوه. وحينما تقرر الانضمام إلى هذه المنظمة، يجب عليها أن تتبع عملية بالغة التعقيد. ويقدم الأونكتاد دعماً متواصلاً لأقل البلدان نمواً في سعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يشمل الخدمات الاستشارية، وعمليات الاستعراض، والبعثات الميدانية عند الضرورة. وذاك مثال واحد من المجالات التقنية ذات الصلة بالتجارة التي يقدم فيها الأونكتاد مساعدة قيمة لأقل البلدان نمواً. أمَّا مجالات المساعدة الأخرى، فتشمل التدابير غير التعريفية، وقواعد المنشأ، والإشارات الجغرافية، وسياسات تجارة الخدمات.

٢٥- ويساهم الأونكتاد أيضاً في اندماج أقل البلدان نمواً في شبكة التجارة العالمية من خلال عمليات استعراض سياسة الخدمات. وتشكل الخدمات مجالاً تزداد أهميته في التجارة العالمية على نحو ما أشار إليه *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٥*. وتشمل عمليات استعراض سياسة الخدمات التي يجريها الأونكتاد تقييم الخدمات القطرية والقطاعية الذي يدرس أُطر السياسات والأطر التنظيمية والتأثير الذي قد يسفر عنه تحرير تجارة الخدمات. وتُكسب عمليات الاستعراض البلدان المستفيدة وعياً بالدور الذي يمكن أن يقوم به قطاع الخدمات في تحقيق التنمية فيها. ومنذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول، انتفعت ليسوتو، ورواندا وأوغندا من عمليات الاستعراض هذه.

لوجستيات التجارة والتكنولوجيا

٢٦- يمثل تعزيز النظام الآلي للبيانات الجمركية الذي يُمكِّن البلدان من زيادة الإيرادات التي تحصلها سلطات الجمارك، وتتيح صير الوقت اللازم لتخليص البضائع، وتخفيض التكاليف، أحد جوانب العمل الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم التجارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويُيسِّر النظام الآلي للبيانات الجمركية التجارة الدولية من خلال المساهمة في تحديث عمليات

(٦) إثيوبيا، وجيبوتي، والسنغال، وغامبيا، ومالي، وموزامبيق، والنيجر.

الجمارك بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات، ويساعد في إيجاد ثقافة إدارية جديدة، وإقامة علاقات أوثق مع الأوساط التجارية. ويعزِّز تسريع عملية التخليص الجمركي للسلع التجارية وتبسيطها قدرة المستوردين والمصدرين على المنافسة. زد على ذلك أن النظام الآلي للبيانات الجمركية يساعد في إقامة الشراكات والتعاون على أساس مستدام مع البلدان المستفيدة والمنظمات الدولية والإقليمية. ويفوق عدد البلدان التي تستخدم هذا النظام ٩٠ بلداً تشكل أقل البلدان نمواً أكثر من ثلثها.

٢٧- ويمثل تنفيذ اتفاقات تيسير التجارة وإدراك ماهية التحديات والاختناقات المحلية في هذا الصدد مجالاً آخر من المجالات التي يقدم فيها الأونكتاد المساعدة لأقل البلدان نمواً. ويتسم العمل الذي يقوم به الأونكتاد في هذا المضمار بالتنوع، فهو، فضلاً عن نشر البحوث، يعقد حلقات عمل ودورات تدريبية، ويقدم المساعدة لهذه البلدان في إعداد خطط تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. ففي عام ٢٠١٣ على سبيل المثال، واصل الأونكتاد تنفيذ برنامج التدريب الخاص بالموانئ الذي يهدف إلى تعزيز معارف مديري الموانئ في بنن، وتوغو، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، وجيبوتي، والسنغال، وغينيا، وتنمية مهاراتهم.

الديون الخارجية

٢٨- يمثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي أحد برامج الأونكتاد المستمرة. ومنذ مطلع الثمانينات، ظلَّ الأونكتاد يقدم هذا الدعم ذي الصلة بمجال تعبئة الموارد للتنمية وبناء القدرات الذي يحظى بالأولوية في برنامج عمل إسطنبول. ويشمل هذا النظام تطوير وتركيب وصيانة برمجيات متخصصة مصممة لتلبية احتياجات مديري الديون التشغيلية والإحصائية والتحليلية في البلدان النامية. وتُقدَّمُ أيضاً خدمات التدريب والخدمات الاستشارية في المسائل التقنية والمؤسسية لإدارة الديون، وبناء القدرات في اعتماد بيانات الديون والإحصاءات والتحليل الأساسي للديون. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، عُقِدت حلقات عمل عديدة لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً تحسنت بفضلها قدرات المسؤولين المعنيين في تقنيات تحليل الديون وإدارتها.

الاستثمار

٢٩- ما برح الأونكتاد يتلقى من أقل البلدان نمواً طلبات تلتمس فيها تقديم المساعدة في إجراء عمليات استعراض سياسات الاستثمار يُبتغى منها تطوير إطار الاستثمار في البلد المعني حتى يتسنى له أن يجني أقصى قدر من الفوائد الممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقيم الطلب المستمر للدعم في إجراء عمليات الاستعراض هذه الدليل على الأهمية التي توليها أقل البلدان نمواً لهذا المجال من مجالات عمل الأونكتاد. وفي عام ٢٠١٥، أُكمل استعراض لسياسة الاستثمار في السودان بينما بلغ استعراض يُجرى في مدغشقر مراحله النهائية في الوقت الحالي. وبما أن تعبئة الموارد من أجل التنمية وبناء القدرات يمثل مجالاً من المجالات ذات الأولوية في

برنامج عمل إسطنبول، يُرجح أن تكون عمليات استعراض سياسات الاستثمار جزءاً مهماً من التدابير التي يتخذها الأونكتاد دعماً لأقل البلدان نمواً.

بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لتحسين صادراتها السمكية وتنويعها

٣٠- بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، نفَّذ الأونكتاد مشروعاً لتعزيز قدرة مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على تصدير الأسماك إلى البلدان المتقدمة والنامية. وتضمَّن هذا المشروع إجراء بحوث وتحليل لسياسات تطوير الصادرات وتنويعها وللمشاكل التي تواجهها هذه البلدان في استيفاء المعايير الدولية. وعقد الأونكتاد حلقات عمل وطنية في كمبوديا، وجزر القمر، وموزامبيق، وأوغندا اجتمعت فيها الجهات الحكومية المعنية، وقطاع الأسماك، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني لمناقشة وإعداد خطط لإزالة الحواجز التي تقف عائقاً أمام الصادرات. وبمساهمات من الجهات المعنية الرئيسية، أوصى الأونكتاد بسياسات واستراتيجيات مستمدة من حلقة العمل تتولى الحكومات الوطنية والشركاء الدوليون في التنمية تنفيذها. وكان من نتائج هذا المشروع أن أعدَّ الأونكتاد دليلاً للتدريب على بناء قدرات أقل البلدان نمواً على تحسين صادراتها السمكية وتنويعها تضمن السبل والوسائل القمينة بتعزيز سلامة الأغذية، وتحسين معايير الجودة على الصعيد الوطني على نحو يستوفي المعايير الدولية للصحة والصحة النباتية.

تعزيز وزارات التجارة والتخطيط للحد من الفقر

٣١- أعدَّ الأونكتاد ونفَّذ مشروعاً موَّله حساب الأمم المتحدة للتنمية يتعلق بتعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في عدد مختار من أقل البلدان نمواً على إعداد استراتيجيات تجارية تمهد السبيل للحد من الفقر وتنفيذها. وساعد المشروع المجموعة المختارة من أقل البلدان نمواً في تنفيذ استراتيجيات تجارية تعزز أهداف التنمية الوطنية. وأُنجِزت دراسة الحالة المتعلقة بالمشروع، وعُقِدت حلقات عمل في بوتان، وإثيوبيا، وكيريباس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليسوتو، والسنغال، كما عقدت حلقتا عمل إقليميتان في أفريقيا ومنطقة آسيا والبحر الكاريبي. وساعدت حلقات العمل هذه في تحديد تدابير ملموسة في مضمار السياسات تجعل التجارة أكثر شمولاً وأقدر على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وكان من ثمرات المشروع أن أعدَّ الأونكتاد كتيباً عن السياسات يتناول دمج التجارة استُعين فيه بالدروس المستخلصة من التجارب التي اكتسبتها البلدان المستفيدة، ويطرح أفكاراً لإعداد استراتيجيات التجارة الناجعة وتنفيذها في أقل البلدان نمواً. وسيُتخذ هذا الكتيب وسيلة للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، ومرشداً يُستعان به في إعداد السياسات في البلدان النامية.

ثانياً- التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول

ألف- الخروج من فئة أقل البلدان نموا

٣٢- يشكل الهدف الكمي المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذا الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، أهم التحديات التي تواجهها هذه البلدان وشركاؤها في التنمية في منتصف الجدول الزمني لبرنامج عمل إسطنبول. ومنذ اعتماد البرنامج، كانت ساموا البلد الوحيد من بين أقل البلدان نمواً الذي خرج من هذه الفئة (٢٠١٤). ويُتوقع أن تخرج من هذه الفئة كل من أنغولا، وغينيا الاستوائية، وتوفالو، وفانواتو. أمَّا كيريباس، فاستوفت معايير الخروج من الفئة مرتين، بينما استوفت هذه المعايير للمرة الأولى خمسة بلدان أخرى هي بوتان، ونيبال، وساو تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان، وتيمور - ليشتي. وبذلك يبلغ العدد الحالي من أقل البلدان نمواً التي استوفت معايير الخروج من هذه الفئة ١٤ بلداً[٧]. ويُستشف من ذلك أن بلوغ هدف البرنامج المعلن سيشكل تحدياً.

باء- النمو الاقتصادي المطرِّد

٣٣- يحدد البرنامج هدف النمو في أقل البلدان نمواً بنسبة ٧ في المائة. وخلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي السنوي للناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان كمجموعة ٤,٩ في المائة. وكان معدل النمو المتوسط لفرادى أقل البلدان نمواً[٨] خلال هذه الفترة نفسها ٤,٤ في المائة. وحققت تسعة بلدان فقط[٩] خلال هذه الفترة معدل نمو فاق نسبة ٧ في المائة المستهدفة. وشهدت جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، وتيمور - ليشتي نمواً سلبياً[١٠]. وعلى الصعيد الإقليمي، نمت بلدان أفريقيا الأقل نمواً إجمالاً بنسبة ٦,١ في المائة في السنة، وبلدان آسيا الأقل نمواً بنسبة ٤,٣ في المائة، والبلدان الجزرية الأقل نمواً وهايتي بنسبة ١,٢ في المائة. وسيكون لعدم بلوغ الهدف الذي حدده البرنامج وبرنامج عمل بروكسل السابق له - وهو أيضاً هدف يندرج في إطار أهداف التنمية المستدامة - تأثير شديد في تحقيق أهداف التنمية الأخرى.

جيم- استخدام الإنترنت

٣٤- في عام ٢٠٠٠، كان عدد مستخدمي الإنترنت بين كل ١٠٠ شخص من سكان أقل البلدان نمواً ٠,١ فقط. وزادت هذه البلدان استخدام الإنترنت، فوصل عدد مستخدميها بين

(٧) خرجت ثلاثة بلدان من وضع أقل البلدان نموا قبل بدء برنامج عمل إسطنبول.

(٨) لا يشمل ذلك السودان وجنوب السودان لأسباب تتعلق بتوافر البيانات.

(٩) انظر الحاشية ٢.

(١٠) المصدر نفسه.

كل ١٠٠ من ساكنيها إلى ٤,٤٧ بحلول عام ٢٠١٠. وكان الهدف المحدد في برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً ١٠ مستخدمين للإنترنت بين كل ١٠٠ ساكن، أو ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، غير أن هذا الهدف لم يتحقق. ويستهدف برنامج عمل إسطنبول أن يبلغ عدد المستخدمين ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو هدف طموح. ومع برنامج جديد يستهدف أن تبلغ نسبة الاستخدام ١٠٠ في المائة، وصلت أقل البلدان نمواً إلى ٨,٦٤ مستخدمين بين كل ١٠٠ من السكان في عام ٢٠١٤[(١١)]. ورغم أن عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت بلغ الضعفين على وجه التقريب، فإن نسبة الزيادة يجب أن ترتفع ارتفاعاً هائلاً حتى يتسنى بلوغ الهدف الذي حدده البرنامج. وفضلاً عن ذلك، يُرجح أن يستدعي الوصول إلى العدد الباقي من السكان بذل جهود هائلة، إذ أنهم يقيمون على الراجح في مناطق من أشد المناطق نأياً يصعب ربطها بالبنى التحتية الوطنية.

دال- النفقات الحكومية المخصصة للزراعة

٣٥- يعزز الهدف الكمي المتمثل في أن تخصص حكومات أقل البلدان نمواً ١٠ في المائة من نفقاتها للزراعة التركيز على هذا القطاع في برنامج عمل إسطنبول. ومن الصعب تحديد التقدم المحرز في هذا المجال تحديداً كمياً بسبب شح البيانات. وفي عام ٢٠١٠، لم يبلغ أي من البلدان التي قدمت معلومات لقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وعددها ١٣ بلداً نسبة ١٠ في المائة. وكانت نيبال البلد الذي خصص أعلى مستوى من نفقاته للزراعة، إذ بلغت النسبة المخصصة فيه ٨,٦٣ في المائة. وكانت زامبيا البلد الوحيد الآخر الذي خصص أكثر من ٥ في المائة للزراعة. وفي عام ٢٠١٢، تبيَّن من قاعدة البيانات أن نيبال كانت، من بين خمسة من أقل البلدان نمواً، البلد الوحيد الذي فاقت فيه النفقات ١٠ في المائة. أمَّا البلدان الأقل نمواً الأربعة الأخرى التي تقدم معلومات لقاعدة البيانات هذه (أفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة)، فخصصت أقل من ٥ في المائة من النفقات الحكومية للزراعة.

هاء- مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية

٣٦- خلال فترة برنامج عمل بروكسل الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، زادت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من ٠,٥٦ في المائة إلى ١,٠٧ في المائة. ولم تكن زيادة هذه النسبة هدفاً صريحاً من أهداف برنامج عمل بروكسل ولكنها وردت في برنامج عمل إسطنبول. وحُدِّد الهدف على وجه الدقة بزيادة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في

(١١) World Bank, 2016, World Development Indicators database, available at data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators (accessed 3 August 2016).

الصادرات العالمية بمقدار الضعف بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك توسيع نطاق قاعدة هذه الصادرات، لكي تصل الحصة إلى قرابة ٢ في المائة من التجارة الدولية.

٣٧- ويعزى القسط الأكبر من الزيادة المحققة في صادرات أقل البلدان نمواً في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ إلى الانتعاش الذي شهدته السلع الأساسية، وهي لم تقترن بحدوث تحول هيكلي متين. ومنذ انخفاض أسعار السلع الأساسية، ظلَّت حصة أقل البلدان نمواً في التجارة ثابتة على وجه التقريب، ففي عام ٢٠١١، استأثرت هذه البلدان بنسبة ١,١٠ في المائة من صادرات السلع العالمية ولم يتجاوز هذا الرقم ١,٠٩ فقط[١٢] في عام ٢٠١٤. وبما أن التنمية المستدامة لن تتحقق في أقل البلدان نمواً إلاَّ إذا نوَّعت صادراتها، فقد ركز الدعم الذي يقدمه برنامج عمل إسطنبول والأونكتاد على التحول الهيكلي.

٣٨- وقد تناول البرنامج مسألة تنويع قاعدتي الإنتاج والصادرات في أقل البلدان نمواً مرات عديدة. ورغم أن التنويع يُعدُّ هدفاً رئيسياً ينعقد اتفاق واسع النطاق على أنه يمثل جانباً رئيسياً من جوانب التنمية الاقتصادية المستدامة، فإن البحوث التي أجراها الأونكتاد أبانت أنَّ كثيراً من أقل البلدان نمواً لا يزال يُعوِّل على السلع الأساسية. ولئن كانت الأدلة تقف شاهداً على أن مؤشر تركز صادرات أقل البلدان نمو من السلع (Herfindahl–Hirschman) قد انخفض في السنوات الأخيرة، فإنه ظل يفوق المستويات المحققة في مطلع الألفية الثانية وتجاوز مستويات البلدان النامية غير المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً[١٣]. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ مؤشر التركز لأقل البلدان نمواً ٠,٣٣٠. وفي عام ٢٠١٤، وصل المؤشر إلى ٠,٣٦٢، بينما بلغ ٠,١٢٧ في الاقتصادات النامية العالية الدخل و٠,١٠٩ في الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط. ويُتوقع أن تنخفض مؤشرات تركز الصادرات في الاقتصادات التي تشهد تحولاً هيكلياً مستداماً. ويُتوقع أن تنتج هذه الاقتصادات مجموعة أوسع من السلع وأن ترتفع في سلسلة القيمة من تصدير سلع أساسية ومنتجات زراعية منخفضة القيمة إلى تصدير سلع وخدمات أكثر تنوعاً تحقق قيمة إضافية أعلى. وفي الأشهر القليلة الماضية، اتضح مرة أخرى أن الاعتماد على السلع الأساسية في وقت تتقلب فيه أسعارها وتنخفض قد يسبب مصاعب للاقتصادات المعتمدة على صادرات هذه السلع.

واو- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

٣٩- يتضمن برنامج عمل إسطنبول أهدافاً عديدة تُعدُّ تكراراً للأهداف الإنمائية للألفية، وهي إما تحيل صراحة إلى هذه الأهداف، أو تعيد ذكر الهدف دون إشارة مرجعية مباشرة. فعلى

(١٢) World Trade Organization, 2016, International trade and tariff data, available at wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm (accessed 3 August 2016).

(١٣) UNCTAD, 2016, UNCTADstat database, available at unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx (accessed 3 August 2016).

سبيل المثال، تشير الفقرة ٧٧(أ) على وجه التحديد إلى أن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتبع تدابير السياسة العامة المتوافقة مع تحقيق الهدفين ٤ و٥ من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض وفيات الأطفال وصحة الأمهات). وتحدد الفقرة ٧٣(أ) هدف حصول الجميع على التعليم الابتدائي المجاني، وهو الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، بيد أن برنامج عمل إسطنبول لا يذكر هذا الهدف باسمه. ويرد في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤* تحليل واف للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف. ويبدو أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي البلد الوحيد من بين أقل البلدان نمواً الذي يسلك المسار الصحيح لتحقيق جميع الأهداف، ومن ثم بلوغ أهداف البرنامج المتعلقة بتحسين صحة الطفل والأم، ووقف انتشار الأمراض، وتحسين الحصول على المياه الصالحة للشرب. ويشير التقرير أيضاً إلى أنَّ أقل البلدان نمواً لم تحقق تقدماً يُذكر نحو تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي ستة من أقل البلدان نمواً، تراوحت نسبة عدد الفقراء (نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع) بين ٧٠ و٩٠ في المائة وبين ٥٠ و٧٠ في المائة في ثمانية بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. وكانت ثمانية بلدان فقط من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وستة بلدان أخرى من هذه الفئة[(١٤)] سائرة على الدرب الصحيح لتخفيض الفقر بمقدار النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ (حسب بيانات عام ٢٠١١)، بينما ازداد الفقر منذ عام ١٩٩٠ في سبعة من أقل البلدان نمواً.

٤٠- ويتضح من عمليات التقييم التي أجراها الأونكتاد أن الدول التالية تسير على الدرب الصحيح لتحقيق هدف البرنامج بشأن صحة الطفل بحلول عام ٢٠١٥، أو هي قد حققت هذا الهدف فعلاً: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور- ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وفانواتو، وكمبوديا، وليبيريا، والنيجر. وحققت سبعة بلدان قسطاً ضئيلاً من التقدم، أو لم تتقدم، أو كان التقدم فيها سلبياً. ويُتوقع أن يعجز كثير من بلدان أفريقيا الأقل نمواً عن بلوغ الهدف المتعلق بصحة الأم (تخفيض وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع)، بينما تسير أقل البلدان نمواً في آسيا على الدرب الصحيح.

٤١- ولا تسلك أقل البلدان نمواً المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتمثل في وقف انتشار الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الأيدز وسواهما من الأمراض وعكس المسار. ورغم أن الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية تحسَّن، فإن حصول الجميع على هذا العلاج لم يتحقق بعد. ولا يحصل ٩٠ في المائة من السكان الذين وصلت فيهم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى مراحل متقدمة على العلاج في أي بلد من هذه البلدان، إذ إن هذه النسبة تقل عن ٥٠ في المائة في معظم أقل البلدان نمواً التي تتوفر عنها بيانات.

(١٤) أوغندا، وبوتان، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، وغامبيا، وغينيا، وكمبوديا، وموريتانيا، ونيبال، واليمن.

٤٢- وثمة هدف آخر في البرنامج ذي صلة بالأهداف الإنمائية للألفية يتمثل في تخفيض عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، والسعي الحثيث لتوفير المياه الصالحة للشرب للجميع بحلول عام ٢٠٢٠، وتزويدهم بمرافق الصرف الصحي الأساسية. ويمضي أغلب أقل البلدان نمواً، ولا سيما تلك الواقعة منها في آسيا، على الدرب الصحيح لتحقيق هذا الهدف. بيد أن بلداناً كثيرة أخرى قد تظل عاجزة عن بلوغه. وقد أشار *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤* إلى أن ١٤ بلداً من أقل البلدان نمواً قد أحرزت نذراً ضئيلاً من التقدم في بلوغ هذا الهدف، أو ظلت تراوح مكانها، أو تراجعت عن بلوغه.

٤٣- وتقتضي أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما وردت في برنامج عمل إسطنبول (الفقرة ١١٦)، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية، من البلدان المانحة التي كانت تقدم ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية أن تستمر في ذلك، ومن البلدان التي بلغت الهدف المحدد بنسبة ٠,١٥ في المائة أن تسعى سعياً دؤوباً لبلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة، ومن تلك التي لم تحقق بعد نسبة ٠,١٥ المستهدفة أن تبذل قصاراها لتصل إلى هذه النسبة بحلول عام ٢٠١٥. ويتبيَّن من عقد مقارنة بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٣ (وهي أقرب سنة تتوفر عنها بيانات) أن العدد نفسه من البلدان المانحة (٩ بلدان من أصل ٢٩ بلداً) قدم مساهمة قدرها ٠,١٥ في المائة أو أكثر من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً[١٥]. وكان عدد البلدان التي قدمت ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (ستة بلدان) أقل من عام ٢٠١٣ (ثمانية بلدان)، هي آيرلندا، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، والنرويج. وبالقيمة المطلقة للدولار، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ فبلغت ٤٤,٢ بليون دولار، تمثل ٩٣ في المائة من تدفقات رؤوس الأموال الرسمية. بيد أن التقديرات الأولية تُظهِر أن المساعدة الإنمائية الثنائية الرسمية التي يقدمها المانحون الرئيسيون لأقل البلدان نمواً قد انخفضت بنسبة ١٦ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤[١٦].

زاي- بناء القدرات الإنتاجية

٤٤- إضافة إلى الأهداف الكمية المحددة التي جرى تناولها آنفاً، يتضمن برنامج عمل إسطنبول أيضاً أهدافاً نوعية تتصل بالقدرات الإنتاجية وتشمل تدابير من قِبل زيادة القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والإمداد بالطاقة الأولية لكل فرد. وترد

(١٥) United Nations, 2016, Integrated Implementation Framework, available at iif.un.org/content/integrated-implementation-framework-achieving-mdgs-through-mutual-accountability (accessed 3 August 2106).

(١٦) للاستزادة من التفاصيل، انظر *تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية*، الصادر عن الأونكتاد (جنيف ونيويورك، رقم المبيع E.15.II.D.7، منشورات الأمم المتحدة).

مناقشة وافية لهذه المسألة في التقرير المرحلي الذي أُعِّد لتقديمه لدورة مجلس التجارة والتنمية الستين[١٧]. وتُستخدم في عدد من مجالات البرنامج هذه الإنجازات التي حققتها بلدان نامية لا تندرج في فئة أقل البلدان نمواً معياراً لعقد مقارنة بينها وبين أقل البلدان نمواً. ومن ثم يتضمن التحليل الوارد أدناه هذه المجموعة المتخذة أساساً للمقارنة.

٤٥- ويمثل ازدياد حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية مؤشراً دالاً على التحول الهيكلي المتحقق من زيادة القدرات الإنتاجية. وفي هذا الصدد، انخفض متوسط حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية، مما يشير إلى تراجع الصناعات التحويلية وتباطؤ خطى التقدم المحرز في إحداث التحول الهيكلي. بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن التقدم السلبي حدث أيضاً في البلدان النامية التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً حيث هبط متوسط حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١,٠ نقطة مئوية.

٤٦- أمَّا في قطاع النقل، فقد كانت نسبة الطرق المعبدة في عام ٢٠١٠ أعلى في ثلاثة بلدان فقط من أقل البلدان نمواً من المتوسط غير المرجح في البلدان النامية غير المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً (٥٦ في المائة)، بينما كانت نسبة الطرق غير المعبدة في ٢٠ من أقل البلدان نمواً أقل بنسبة ٢٠ في المائة، وهي نسبة تشير إلى أن هذه البلدان لن تحقق، على الراجح، المتوسط الذي حققته البلدان النامية الأخرى في الأجل القريب[١٨].

٤٧- وأمَّا من حيث تنمية القطاع الخاص، فقد تخلفت أقل البلدان نمواً عن ركب بقية العالم لبعض الوقت. ويعتبر هذا التخلف سبباً تعزى إليه مستويات التنمية المنخفضة فيها ونتيجة من نتائجها في الآن ذاته. وتُقيِّم مؤشرات البنك الدولي لممارسة الأعمال القواعد والنظم التي تؤثر على الصعيد الاقتصادي في قدرة القطاع الخاص على أداء عمله بكفاءة. وصُنِّفت أغلب بلدان مجموعة أقل البلدان نمواً في المراتب العليا لممارسة الأعمال (حيث تُظهِر المرتبة العالية أن بيئة ممارسة الأعمال محفوفة بعدد أكبر من التحديات)، إذ كانت الدرجة المتوسطة بين هذه البلدان ١٥٣، بينما بلغت الدرجة المتوسطة للبلدان النامية من غير فئة أقل البلدان نمواً ٩٩. وحصلت ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً على درجة تقل عن ٩٠، بيد أن الدرجة التي حصل عليها نصف هذه البلدان على وجه التقريب فاقت ١٥٠.

٤٨- ويمثل إنفاق أقل البلدان نمواً العام على التعليم مجالاً حدث فيه نمو مشجع، فأغلب هذه البلدان يخصص للتعليم نسبة من الإنفاق الحكومي تفوق نظيرتها في البلدان النامية غير المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً، بل إن المتوسط غير المرجح (١٨ في المائة) لأقل البلدان نمواً

(١٧) TD/B/60/8.

(١٨) UNCTAD, 2016, *Benchmarking Productive Capacities in Least Developed Countries* (Geneva, United Nations publication) UNCTAD/WEB/ALDC/2015/9.

والمتوسط (١٧ في المائة) يفوقان مثيليها في البلدان النامية الأخرى (يبلغ المتوسط غير المرجح ١٥ في المائة والمتوسط ١٤ في المائة)[١٩].

ثالثاً- الاستنتاجات والسبيل للمضي قدما

٤٩- لا يزال التقدم لاجتماعي والاقتصادي الذي حققته أقل البلدان نمواً كمجموعة منذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول ضعيفاً. ولذلك، تظلَّ هذه البلدان عرضة للصدمات، سواء أكانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو بيئية. وعندما عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١، كان المجتمع الدولي يعالج الآثار الناجمة عن زلزال ضرب هاييتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقضى زلزال آخر ضرب نيبال في نيسان/أبريل ٢٠١٥ على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققها هذا البلد بجهود مضنية خلال عدة سنوات. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أثر إعصار هبَّ على فانواتو تأثيراً سلبياً في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي في هذا البلد. ونتيجة لذلك، أجلت الجمعية العامة قراراً بإخراج هذا البلد من وضع أقل البلدان نمواً. وفي بلدان أخرى، مثل أنغولا، أثرت الصدامات الاقتصادية الخارجية، من قبيل تلك الناشئة عن تقلب أسعار السلع الرئيسية، ولا سيما الهبوط الحاد في أسعار البترول في توقعات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. غير أن هذا البلد اتخذ تدابير ملموسة بجعل الخروج من هذه الفئة جزءاً من برنامجه للتجارة والتنمية وباتخاذ الخروج من هذه الفئة دافعاً لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي على أنغولا وشركائها في التنمية مضاعفة الجهود لتعزيز التنويع الاقتصادي القائم على تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي.

٥٠- وأحرزت بلدان عديدة قسطاً متواضعاً من التقدم في بعض المجالات، بينما تخلفت عن الركب في مجالات أخرى. ولم تحقق بلدان أخرى أي تقدم يُذكر في السعي لتحقيق أيٍ من أهداف برنامج إسطنبول وغاياته. ففيما يتعلق ببلوغ الهدف المحدد لنمو الناتج المحلي الإجمالي على سبيل المثال، حققت ٩ بلدان فقط من أقل البلدان نمواً من أصل ٤٨ بلداً نسبة ٧ في المائة المستهدفة، بينما سجلت بلدان أخرى نمواً سلبياً. وفي البلدان التي تشير فيها الأدلة إلى إحراز تقدم في المجال الاقتصادي، لم يسفر هذا التقدم على الدوام عن الحد من الفقر وتحسين رفاه الإنسان. ومن بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً، يشير التقييم إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كانت البلد الوحيد السائر على الدرب الصحيح لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية السبعة للألفية[٢٠]. وفي هذه المرحلة، يبدو الهدف المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بعيد المنال بسبب ضعف القدرات الإنتاجية وعدم

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) الأونكتاد، ٢٠١٤، *تقرير أقل البلدان نمو لعام ٢٠١٤: النمو والتحول الهيكلي- خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥* (جنيف ونيويورك، رقم المبيعات E.14.II.D.7، منشورات الأمم المتحدة).

حدوث تحول هيكلي في اقتصادات هذه البلدان. وفيما يتعلق بمعايير الخروج الثلاثة، فاق عدد أقل البلدان نمواً التي استوفت معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عدد البلدان التي استوفت معيار مؤشر الأصول البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي[٢١]. ويشير ذلك إلى أن الشركاء في التنمية ينبغي أن يواصلوا التركيز على مسائل التنمية البشرية وأوجه الضعف الاقتصادي الملحة. وقد يكون نمو الدخل الفردي ضرورة، غير أنه ليس شرطاً كافياً ليرتفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان بعد أن ظلَّ منخفضاً ردحاً من الزمن. ويمثل التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي وتفعيل النمو الاقتصادي العريض القاعدة بتوفير العمل للجميع عوامل لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ولبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٥١- ويشكل إيجاد الوظائف الإنتاجية الجيدة لسكان أقل البلدان نمواً شاغلاً رئيسياً لهذه البلدان. وتقتضي التنمية الشاملة والمستدامة ألا تكتفي البلدان النامية بتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي بل وتحقق النمو في العمالة والمنافع الاجتماعية المقترنة بذلك. ورغم اتجاه النمو الإيجابي في أغلب أقل البلدان نمواً، فإن نمو العمالة لم يزدد بمستويات تكفل لسكانها عملاً ثابتاً ومنتجاً. ويشكل استمرار مستويات البطالة بين الملايين من السكان إهداراً شديداً للإمكانات البشرية وهي تقترن أيضاً بالنتائج الاجتماعية الهزيلة. ولا يزال إيجاد فرص العمالة المنتجة التي تواكب نمو السكان في هذه البلدان يشكل تحدياً رئيسياً في مضمار السياسات.

٥٢- والآن وقد بدأ تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتضح أن أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيسير السعي لتحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول جنباً إلى جنب مع العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة. ويتسق الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لأقل البلدان نمواً لتحقيق أهداف البرنامج مع الهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). وتجدر الإشارة إلى أن الغاية الأولى للهدف ٨ المتمثلة في تحقيق نمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٧ في المائة في أقل البلدان نمواً تماثل الهدف المحدد في البرنامج. ورغم استمرار النمو في أقل البلدان نمواً، فمن الواضح أن معدلات النمو المحققة حتى الآن لا تكفي لإحداث التغييرات التحويلية في غضون فترة زمنية مقبولة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية إجراء تقييم ناقد للاستراتيجيات التي يتبعونها في الوقت الحالي بغية التثبت من اتساقها مع البرنامج.

٥٣- ولذلك، فمن المهم أن تضاعف أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية الجهود لتحسين أداء هذه البلدان الاقتصادي والاجتماعي الضعيف وجعلها تسير على درب النمو والتنمية المستدامين. ويقتضي ذلك تخفيض الفقر تخفيضاً ملموساً، وبناء القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي بتعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي

(٢١) E/2015/33.

على أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية السعي الحثيث لتعزيز نوعية النمو الذي ينبغي أن يكون شاملاً وتشاركياً ومستداماً. وحتى يتحقق ذلك، فمن الضروري، ضمن أمور أخرى، تنمية القدرات الإنتاجية التي ستساعد بدورها في إيجاد فرص العمالة المنتجة، وتحسين قدرة أقل البلدان نمواً على إنتاج السلع والخدمات، وفي جعل هذه البلدان قادرة على التنافس على الصعيد الدولي. ولن يتحقق التحول الهيكلي في اقتصادات هذه البلدان إلاَّ بوضع إطار محفِّز من السياسات لتسريع عملية تراكم رأس المال، والتغيير الهيكلي، والتقدم التكنولوجي. ويمكن أن يتحقق ذلك باتباع سياسات إنمائية وطنية تشاركية وشاملة للجميع، وبالتوسع في استخدام الشراكات الإنمائية.

٥٤- وفي السنوات المقبلة، ستواصل أمانة الأونكتاد، من خلال دعامات العمل الثلاث، تلبية أولويات أقل البلدان نمواً واحتياجاتها. وسينصب تركيزها على تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول على نحو أفضل. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) جعل العمل المتعلق بالتحليل وبالمفاهيم أكثر عمقاً؛

(ب) تقديم الدعم للبلدان التي تمر بمرحلة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛

(ج) مساعدة البلدان المعنية على الاستفادة من فرص التجارة والاستثمار، بوسائل من بينها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف؛

(د) معالجة مسائل التجارة الدولية والسلع الأساسية؛

(هـ) المساعدة في بناء قدرات أقل البلدان نمواً التكنولوجية؛

(و) مساعدة أقل البلدان نمواً في اجتذاب الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والانتفاع منها.

٥٥- وسيثابر الأونكتاد أيضاً على تناول مجالات العمل ذات الأولوية التي يركز عليها البرنامج؛ وهي على سبيل المثال الزراعة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا والابتكار، وتغير المناخ، وأوجه الضعف في أقل البلدان نمواً. وستساعد الأمانة أيضاً، بالتعاون مع كيانات أخرى، هذه البلدان في إدراج البرنامج في استراتيجياتها الوطنية للتنمية، وفي كفالة تنفيذ التدابير والالتزامات الواردة فيه التنفيذ الكامل.

٥٦- وتعبر مجالات عمل الأونكتاد التي يتناولها هذا التقرير عن الاهتمام المتزايد الذي تبديه أقل البلدان نمواً بالدعم الذي تقدمه الأمانة في المجالات التي حددها برنامج عمل إسطنبول، وعن طلبها المتعاظم لهذا الدعم. وتقتضي الاستجابة الفعالة لقائمة الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء تضافر جهود المانحين، والبلدان المستفيدة نفسها، والأمانة لتحسين إعداد السياسات وقدرات التنفيذ في أقل البلدان نمواً، وتعزيز تأثير برامج ومشاريع التعاون التقني وبناء القدرات الفني والإنمائي في المؤسسات المحلية واقتصادات هذه البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي مواصلة الجهود الحالية لتعزيز قدرات هذه البلدان على تولي المسؤولية وضمان إمكانية التنبؤ بهذه

الأنشطة واستدامتها على الصعد الوطنية. وسيتطلب ذلك أيضاً الدعم المالي من البلدان المانحة. وفي هذا الصدد، لا يزال صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً يمثل وسيلة مهمة لاستهلال أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات وإعدادها وتنفيذها في هذه البلدان. وعلى غرار السنوات السابقة، يكمن التحدي الذي تواجهه الأمانة في تعبئة الموارد التي تتيح تجديد موارد الصندوق الاستئماني بانتظام.